

المشهد السياسي

تحالف الحريري - جعجع - باسيل ينسف مبادرته بري الفراغ يهدد لبنان

المفاوضات في قانون الانتخاب تتأزم، ما يُصعب الاتفاق على قانون جديد خلال الدورة العادية لمجلس النواب ويُحتم فتح دورة استثنائية. ليك أمس، سحب الرئيس نبيه بري مشروع، بعدما اتاه رئيس الحكومة والنائب جورج عدوان بتعديلات تفرغ الاقتراح من مضمونه



فوجئة بري أمس بأن محاوريه عدلوا مشروعه جذريا (علي فواز)

انتهت ليل أمس المهلة التي كان قد حددها رئيس مجلس النواب نبيه بري للاتفاق على مشروع قانون الانتخابات الذي قدمه، والقاضي بانتخاب «مجلس نواب وطني»، باعتماد النسبية في 6 دوائر، وبإنشاء مجلس للشيوخ. وبما أن المهلة انتهت من دون اتفاق، سحب بري مشروعه من التداول، ليعود النقاش إلى النقطة الصفر، وتصبح البلاد أمام خيار وحيد: الفراغ الذي يهدد كل المؤسسات، لا المجلس النيابي وحده. وما لم يتم تدارك هذا الخطر، فإن البلاد تتجه نحو أزمة كبرى، ستنتهي

سحب بري اقتراحه من التداول وأرجأ «جلسة التمديد» إلى 29 أيار

في أفضل السيناريوات بالعودة إلى قانون الستين. رئيس المجلس، حسب تعبيره، قدّم كل ما لديه، ثم أرجأ رسمياً الجلسة النيابية التي كانت مقررة اليوم، وعلى رأس جدول أعمالها التمديد للمجلس النيابي، إلى 29 أيار، على أن تعقد بجدول الأعمال نفسه. اللافت في البيان الصادر عن عين التينة أمس، تشديد بري على هذه النقطة، ما يعني أنّ التمديد لا يزال ورقة ضغط ستستعمل في حال عرقلة الاتفاق على قانون جديد، وأنّ الأمور تتجه إلى المزيد من التعقيد.

حتى الساعة، لا يزال الفشل في وضع قانون عصري، يؤمن صحة التمثيل، هو المسيطر. تعزز هذه الخلاصة، نتيجة الاجتماع الذي عُقد أمس في عين التينة بين بري ورئيس الحكومة سعد الحريري

تمثيلها. إلا أنّ بري فوجئ، خلال اللقاء أمس وفي المشاورات الممهدة له، بأن محاوريه يريدون تفرغ المشروع من مضمونه. فالطرح الذي حملته تيار المستقبل والقوات اللبنانية إلى بري، وفقاً لمعلومات «الأخبار»، قائم على إنشاء مجلس الشيوخ وانتخاب مجلس النواب وفق النظام المذهبي المعمول به. ويعني ذلك أنه عوض البدء بخطوات نحو تخفيف حدة المذهبية، بخطو ممثلو هذه القوى خطوات إلى الوراء، عبر وضع تصور لمجلسين مذهبين. النقطة الثانية التي تحدثوا بها هي تصغير الدوائر، بمعدل قضاءين لكل دائرة انتخابية، مع حصر الصوت التفضيلي في القضاء، ما يعني تعزيز الاقتراع المذهبي. وإضافة إلى تحفظاته الأساسية على نسف مشروعه، يتوجس بري

انتخاب مجلس نواب على أساس وطني. وحول هذه النقطة الأخيرة، يعتبر بري أنّه قدّم تنازليين. فهو أولاً، تنازل عن بعض صلاحيات مجلس النواب لمصلحة «الشيوخ». والثاني، تخفيفه من هواجس البعض من إلغاء الطائفية السياسية عبر إيجاد «فتوى» لما ورد في اتفاق الطائف عن انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، تقضي بأن تلغى المذهبية. فيتم انتخاب 64 نائباً مسيحياً و64 نائباً مسلماً، من دون مراعاة الحصص المذهبية. أما عن النسبية في الدوائر الست، فيعتقد بري أنّ هذا التقسيم يؤدي إلى ارتفاع نسبة تفاعل أبناء الطوائف المختلفة بين بعضهم البعض، ويُخفف من حدة المذهبية، ويُفسح المجال أمام القوى العلمانية واللاطائفية بتحسين فرصة

والنائب جورج عدوان، بحضور الوزير علي حسن خليل ومدير مكتب الحريري، نادر الحريري. زوار بري لم يكونوا يتحدّثون باسمهم وحسب، بل كانوا ممثلين لتحالف يضمّ كلاً من الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. وخلافاً للأجواء الإيجابية التي حاول زوار عين التينة الترويج لها قبل اللقاء، تبين أنّ الاجتماع لم يُراكم سوى السلبيات، أبرزها تضييع الفرصة/ الحلّ المتمثلة باقتراح بري الانتخابي. بنى رئيس مجلس النواب طرحة على أساس تحقيق أمرين: إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه المذاهب ويُنتخب وفق مشروع اللقاء الأرثوذكسي، ليتم حصر التمثيل المذهبي فيه. والانطلاق نحو

قاووق: لبنان لن ينصاح للإملاءات السعودية

«لبنان لن يكون جزءاً من محور أميركي أو محور سعودي، ولن يكون منصاعاً للإملاءات السعودية والوصاية الأميركية». هكذا علّق عضو المجلس المركزي في حزب الله الشيخ نبيل قاووق على القمة العربية - الأميركية التي ستعقد في السعودية في 21 أيار، مؤكداً أنّ لبنان «لا يستفيد من هذه القمة بشيء لا من قريب ولا من بعيد. فلبنان عنوان الانتصار والتحرير على العدو الإسرائيلي والتكفيري، ولا سيما أنه يزداد قوة وانتصاراً عليه، بينما تزداد إسرائيل خوفاً من المقاومة». في حين أنه في هذه القمة «يُساء مجدداً للعروبة، لأنها تخذل فلسطين والقدس، وتغطي العدوان السعودي على اليمن، فضلاً عن التكفير الذي يفتك بالأمة». وتناول قاووق، خلال احتفال ديني، اختراق إسرائيل شبكة الاتصالات الهاتفية في لبنان خلال إلقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كلمته. فوصف الأمر بـ«أحد أشكال العدوان الإسرائيلي على كل السيادة اللبنانية. وهذا الاختراق يؤكد استباحة إسرائيل لشبكة الاتصالات، وينسف أسس المحكمة الدولية وركانها».

(الأخبار)